على الغلاف

ترامب يستعجل بلع الضفة

على بعد ثلاثة أسابيع من الموعد المحتمل لإعلان بنيامين نتنياهو ضم الضفة المحتلة، أو أجزاء منها، إلى الكيان، تقف الأطراف المعنية في حالة صدمة وعجز لجهة المعترضين، وسباق مع الوقت لجهة الراغبين.

فالولايات المتحدة، باسم دونالد ترامب، تستعجل الضم قبيل الانتخابات الأميركية، لكن «بهدوء وعبر الحكومة ودون قانون من الكنيست»، فيما تشهد تل أبيب خلافات بين قادة المستوطنين ونتنياهو على الخرائط، كما تنتظر موقفاً حاسماً من «أزرق أبيض» ورئيسه بيني غانتس الذي «سيزور الأردن قريباً». الأخير بدوره مستنفر ويبحث خياراته الضيّقة في ظل ضعف رام الله وخذلان القاهرة وركض الرياض وأبو ظبي إلى التطبيع، مراهناً على «الحمار الديموقراطي». أما السلطة الفلسطينية، فباقية على «عهدها» في التنسيق الأمني، لكن بطريقة جديدة، دون أي قرار للمواجهة سوى بـ«الحرد».

(الأخبار)

الاستباق الأردني لضم الضفة: إلى أين تذهب عمّان؟

وسيم محمد

مرّ خبر إطلاق النار من «حرس الحدود» الإسرائيلي على متسلل مجهول من الأراضي الأردنية إلى فلسطين المحتلة، قبل نحو أسبوعين، بهدوء ومن دون أي تعليق أردني، بل اختفى الأمر كما لو أنه لم يحدث، ليضاف إلى رصيد حالات أخرى مشابهة يكشف عنها الإعلام العبري في مراحل التوتر بين عمّان وتل أبيب، وآخرها «تهريب أسلحة» من المملكة إلى فلسطين في نيسان/أبريل 2019. هكذا، لا يعدو الأمر على ما يبدو كونه مناكفات إسرائيلية توظفها إسرائيل لجس نبض «العلاقة الفاترة» مع الأردن، أو فرض وقائع للنقاش على الرأي العام الإسرائيلي والأردني على حد سواء، ولا سيما بعد إلغاء العمل بملحقي معاهدة «السلام» الخاصين بمنطقتي الباقورة والغمر في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، وانتهاء مدة انتفاع المزارعين الإسرائيليين منهما لحصد المحاصيل في أيار/مايو الماضي. من هنا، ومن مستجدّ ضم الضفة المحتلة والغور، ينبري الكتّاب والمحللون الإسرائيليون في تشريح الموقف الأردني والتصريحات الملكية الأخيرة بشأن مستقبل التسوية، فينقسمون بين من يراها «تهديدات فارغة»، ومن يرى أنها «علاقة غير عادلة» مع «شريك سلام» أثبت حسن نياته على مدار سنوات. لكن أن يقول الملك عبد الله الثاني، قبل مدة، لمجلة «دير شبيغل» الألمانية، «إن خطوة ضم المستوطنات وغور الأردن ستؤدي إلى صدام كبير»، فذلك يعني أن القصر مُحرَج داخلياً وخارجياً وبحاجة إلى هامش يستطيع الحركة عبره، فضلاً عن أنه يريد لفت نظر «الأصدقاء الأوروبيين»، إذ تتصل هذه التصريحات بالزيارة المتوقعة لوزير الخارجية الألماني، هايكو ماس، إلى تل أبيب، هذا الأسبوع (أعلنت عمان أنه سيصل إليها اليوم الأربعاء)، للتحذير من تداعيات ضم الضفة، وملفات أخرى.

أما أصدقاء الأردن في الولايات المتحدة، فاستأنفوا تحركاتهم المناوئة لسياسات رئيسهم دونالد ترامب، وهي تحركات تتقاطع مع المصالح الأردنية. أبرز هؤلاء قيادات من الحزب الديموقراطي ورئيسة مجلس النواب نانسي بيلوسي التي أعلنت معارضتها الضم، خلال اجتماع افتراضي عقدته مع أعضاء «المجلس الديموقراطي اليهودي». بيلوسي، الموصوفة بأنها قريبة من المملكة، خاصة أن آخر زيارة لها إلى المملكة كانت في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، قالت إن «ضم أراضٍ من جانب أحادي يعرّض المستقبل للخطر، ويقوض مصالح الأمن القومي الأميركي، وعقوداً من السياسة الحزبية... نحن قلقون للغاية لما نراه يحدث بشأن الضم». وعن «صفقة القرن»، قالت: «إنها لا تحتوي على شيء مشترك مع كلمة خطة أو سلام». كذلك، تتعالى أصوات نواب أميركيين آخرين ضد الضم، فحتى المرشح الديموقراطي جو بادين أعلن معارضته، وهو ما يصعّب الأمر على إدارة ترامب التي اشترطت بدورها «إجماعاً إسرائيلياً» للتنفيذ (راجع التقرير المقابل)، أمر يضغط بدوره على رئيس حكومة العدو بنيامين نتنياهو، الذي يواجه انتقادات من أعضاء «مجلس مستوطنات الضفة» غير الراضين عن الخطة، لأنها لا تناسب خرائطهم، ما يمثل عاملاً إضافياً لمؤشرات مريحة لعمّان.

على جانب الضفة الشرقية، يتمسك الأردن بخيار «السلام» رغم كل ما سبق، بل يتّكئ عليه في رفض بسط «السيادة» الإسرائيلية على الضفة الغربية والأغوار، وهو ينظر بعين الأمل إلى إعلان الإدارة الأميركية، على لسان المندوبة الأميركية الدائمة لدى الأمم المتحدة، كيلي كرافت، أن بلادها «تبذل جهوداً حثيثة مع أطراف اللجنة الرباعية وأعضاء مجلس الأمن لاستئناف المفاوضات المتوقفة منذ 2014»، التي كان يشارك فيها الأردنيون بطبيعة الحال، عبر تواصل ثنائي مباشر مع الإسرائيليين. فحالياً، لا حوار أردنياً ـ إسرائيلياً في العلن، وقد لا يكون هناك حوار مباشر أيضاً مع حكومة نتنياهو . غانتس الراغبة في بسط سيطرتها على الأراضي «المحتلة من الأردن» عام 1967. لكن الأخبار هنا ما تطالعنا به الصحافة العبرية عن قبول الأردن تسويات بخصوص تمثيل سعودي في مجلس الأوقاف وشؤون المقدسات الإسلامية الذي وسّعت الحكومة الأردنية، بقرار من مجلس الوزراء، عضويته، ليزداد العدد من 11 إلى 18 عضواً في شباط/فبراير 2019، وكلهم فلسطينيون. هذه الزيادة أتاحت لشخصيات محسوبة على السلطة في رام الله أن تكون بوزن أكبر في المجلس. أما قيل عن قبول عضوية الرياض، مع غياب التأكيد حوله، فإنه كمن يطلق النار على نفسه بالنسبة إلى الحكم الهاشمي في الأردن، خاصة أن من غير المنطقي أن تستعين عمّان بالرياض لمجابهة أنقرة، خصوصاً أن موقف تركيا في هذا الملف أقرب إلى المملكة، بعدما أبدت دعماً للوصاية الهاشمية.

مع هذه المؤشرات الإيجابية الضعيفة، تمشي عمّان بعرج في دفاعها عن الوصاية على أوقاف القدس، وكذلك عن الخيار السياسي الضامن لها، أي «حل الدولتين» وإقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية»، فما تمسّكها بذلك إلا لأنه مطلب سيادي داخلي. لكن، رغم الإشادة بالعلاقات وتضافر الجهود بين الأردن والسلطة في هذه المرحلة الحرجة، فإن عبد الله ودائرته المحيطة ممن يصوغون

من العروشيات «الإيجابية» للمملكة الخلاف الإسرائيلي على خرائط الضم (أ ف ب)

> يحاول «أصدقاء» الأردن من الديموقراطيين في واشنطن إنقاذ الموقف

القرار، يدركون أن هذا التقارب غير مفيد، لأن رام الله تعاني من موات واضح ورفض فلسطيني داخلي لها، ولذلك يكبر أملهم بالثقل المصري. تقول مصادر إن ما تريده عمّان من القاهرة أكثر من بيان مشترك رافض للضم، لأن المطلوب فعلياً «تشكيل تكتل من موقّعي معاهدات السلام مع إسرائيل ليكون صدى أي تهديد من أي مستوى مدوياً وأكثر جدية عند الإسرائيليين». المشكلة هنا أن مصر تقيس مصالحها مع محور السعودية ـ الإمارات اللاهث للتطبيع، ما يفقد المملكة دورها كممر إجباري بين عواصم الخليج وتل أبيب، ومن خلفها الطريق الاقتصادي الواعد، وحتى كقناة اتصال رسمية، إذ يوجد الرياض تبدو المرجعية الدينية أقوى لآل سعود منها لآل هاشم، وهذا أكبر مخاوف الأردن التي يلعب عليها الإسرائيليون.

عوائق وسيناريوات

ثمة تعقيدات كبيرة في العلاقة الأردنية ـ الإسرائيلية لا يمكن الانفلات منها بسهولة. فربع قرن من «السلام» لم يجعل من العلاقات طبيعية، فيما استعانت عمّان بالكتمان على تسيير العمل الأمني والاقتصادي وحتى السياسي مع تل أبيب، بل بتحفظ مبالغ به تجنباً لردود الفعل الشعبية التي، على ضعفها وقلتها، لم تقبل إلى غاية اللحظة الجار الذي تراه عدواً. يدرك الحكم الهاشمي أن المعارضة الباهتة لـ«وادي عربة» لا تخوّله المبالغة في الافتتاح على إسرائيل، بل يمكن القول إن شعبية النظام ترتفع في أوقات التوتر مع العدو، التي تنتهي عادة بتسوية يقبلها القصر، كما حدث في «حادثة السفارة» أو البوابات الإلكترونية في القدس. لكن الأمر الآن يختلف مع وجود حاضنة للتطبيع أكبر وأكثر ثراءً، أي الخليج، ولذلك وصل التلويح الأردني إلى حد التلميح إلى مصير التسوية. لكن ما الأفق المتوقع لأوراق الضغط الأردنية؟

سحب السفير وتجميد العلاقات

تعاقب ستة على منصب السفير الأردني لدى تل أبيب، آخرهم غسان المجالي الذي وافق عليه الإسرائيليون بصفة «سفير فوق العادة» في 18 أيلول/سبتمبر 2018. خلال مفاصل محددة، منها انتفاضة الأقصى الثانية (2000)، سحبت عمّان سفيرها، لكنها ولا مرة أغلقت السفارة، إذ يبقى القائم بأعمال السفير يدير العلاقات الفعلية التي لا تنقطع، بل يمكن أن يستمر هذا لمدد طويلة، كما حدث بين 2000 و2004. لذلك، سواء استُدعي السفير للتشاور أم سحب إلى الوزارة، لا يمكن قطع العلاقات المتشابكة، خصوصاً في موضوع التنسيق الأمني وضبط الحدود، عدا العلاقة مع رام الله التي تمر بالضرورة عبر تل أبيب.

إلغاء اتفاقية الغاز

بعد أخذ ورد في موضوع اتفاقية استيراد الغاز من إسرائيل، ومع تنامي السخط عليها، وتبرّؤ مجلس النواب منها، جاء، قرار «المحكمة الدستورية» ليقطع الطريق على أي مناهضة لها، في وقت يسري فيه «قانون الدفاع» في المملكة بسبب «كورونا». كما تسيّر الحكومة الأعمال ومنها تحديد الحركة وإعلان حظر التجوال. وكانت «الدستورية» قد أقرّت في منتصف أيار/مايو الماضي أنه لا يجوز إصدار قانون لإلغاء الاتفاقية، لأن ذلك يتعارض مع التزامات كانت المملكة قد صدّقت عليها بمقتضى قانوني. وهذه الاتفاقية لم تعرض أصلاً على مجلس النواب، كما يترتب شرط جزائي على إلغائها يقدّر بعشرة مليارات دولار أميركي، وهو شرط مكلف جداً، ولا سيما مع الخسائر الفادحة للاقتصاد الأردني في أزمة كورونا، ما يعني استبعاد هذا الخيار حالياً.

إلغاء «وادي عربة»؟

تتناقل الأوساط غير الرسمية معلومات عن إمكانية تنفيذ عبد الله هذه الخطوة، خصوصاً بعد إعلانه شخصياً رفض التجديد للملحقين منها، المتعلقين بالباقورة والغمر، وارتفاع شعبيته من بعد ذلك. وهو ورث الاتفاقية من أبيه عام 1994، وكان آنذاك مجرد أمير عادي في العائلة الملكية وبعيداً من القرارات. لكن منذ توليه الحكم في 1999، عايش 21 عاماً من عمرها، اتسمت بتوترات «مقدور» عليها. لكن هذه هي المرة الأولى في التصادم الحقيقي مع تل أبيب، فيما تعرف دوائر الحكم أن أي تحلل منها لا يكون بمجرد تغريدة توجه إلى الحكومة للتنفيذ. فوفق المادة 29 من الاتفاقية الخاصة بحل النزاعات، تشير الفقرة الأولى إلى التفاوض وسيلة لحل النزاعات الناتجة عن تطبيق بنود الاتفاقية أو تفسيرها. أما الفقرة الثانية، فتلفت إلى حل النزاعات بالتوفيق بين الطرفين أو إحالتها إلى لجنة تحكيم. وهذا يعني أن عمّان تشتري الوقت لحل «نزاع» سيكون غالباً على موضوع ترسيم الحدود المحدد في الفقرة الثانية من المادة 3 من المعاهدة (تم تحديد الحدود بين الطرفين دون المساس بوضع أي أراضٍ وقعت تحت سيطرة الحكم العسكري الإسرائيلي عام 1967).

أما النزاع الآخر بخصوص الوصاية الهاشمية، فطبقاً لما ورد في الفقرات الثلاث من المادة 9 بعنوان «الأماكن ذات الأهمية التاريخية والدينية» لا وجود لمصطلح الوصاية، وكل ما هو موجود «احترام للدور الأردني». وفيما يخص الفقرة الثالثة بالذات، «سيقوم الطرفان بالعمل معاً لتعزيز حوار الأديان بين الأديان التوحيدية الثلاثة للعمل باتجاه تفاهم ديني والتزام أخلاقي وحرية العبادة والتسامح والسلام». وأصلاً هناك تطابق لهذا مع ما جاء في «صفقة القرن»، إذ سيكون للأردن دور المنسق السياحي الذي يعمل في لجنة إسرائيلية مشرفة على القدس، وهي لجنة تتدخل فيها واشنطن وتل أبيب، وسيكون أعضاؤها من أطراف أخرى، ما يعني دخولاً سعودياً وإماراتياً من أوسع الأبواب. كل ذلك يضع فكرة إلغاء اتفاقية التسوية أو أجزاء منها في مهب الريح.

رام الله: نردع القرار بمحاربة المقاومة!

بيروت حمود

أيامٌ على أخذ وردّ في مدى واقعية قرار السلطة الفلسطينية وقف التنسيق بكل صوره مع العدو الإسرائيلي حسمه من جهة سلوكها الفعلي (راجع عدد الأمس: وقف انتقائي لـ«التنسيق»: السلطة تناور بالورقة الأخيرة)، ومن جهة أخرى حوار لوزير الشؤون المدنية، حسين الشيخ، مع صحيفة «نيويورك تايمز» الأميركية أمس. الشيخ قدّم مقاربة سريالية للرد على القرار الإسرائيلي . الأميركي ضم الضفة المحتلة، قائلاً إن «السلطة ستستمر في تقليص الموازنات والرواتب المنقولة إلى قطاع غزة من جهة (بعد قرارها وقف استلام أموال الضرائب من إسرائيل)، وفي محاربة الإرهاب في الضفة من جهة أخرى»، وهدف ذلك «ردع إسرائيل عن إحلال قانونها على الضفة».

في المقابلة، أوضح الشيخ المسار الذي ستتخذ خطوات للانفصال عن إسرائيل وإجبارها على تحمل المسؤولية الكاملة كجيش محتل عن حياة أكثر من مليوني فلسطيني»، إذ يرى مسؤولو السلطة أن خطوات من هذا النوع «قادرة على جعل إسرائيل والمجتمع الدولي يأخذانها على محمل الجد ويسحبان نية الضم، قبل فوات الأوان». يضيف المسؤول البارز في العلاقات مع إسرائيل (بجانب مدير المخابرات ماجد فرج)، وأقرب مستشاري رئيس السلطة، محمود عباس، «لسنا عدميين أو حمقى ولا نريد فوضى... نحن براغماتيون، ولا نريد أن تصل الأمور إلى نقطة اللاعودة. الضم يعني أنه لا يوجد طريق للعودة في العلاقات مع إسرائيل»، في إشارة إلى إعلان عباس «الانسحاب من جميع الاتفاقات الموقّعة مع إسرائيل والولايات المتحدة» بما في ذلك «التنسيق الأمني». مع ذلك، يستمر أمن السلطة في اعتقال المقاومين وإحباط أي عمليات ضد العدو، وهو ما يراه الشيخ «استراتيجية تتمسك بها السلطة رغم كل شيء... لسنا سلطة بلدية محليّة أو جمعية خيرية».

«الاستراتيجية التي تتبعها السلطة تهدف إلى تذكير إسرائيل بعبء غياب الأولي، وإثبات الاستعداد للسماح لها بالانهيار إذا ما فرضت إسرائيل السيادة (على مستوطنات الضفة والغور)»، مستدركاً، «إما أن يعودوا عن قرارهم بالضم وأن تعود الأمور إلى طبيعتها، وإما أن يواصلوا الضم ويصبحوا قوة احتلال في الضفة». وبرغم أن المسار التفاوضي قُبل توقيع اتفاق أوسلو إلى اليوم لم يفضِ سوى إلى تقديم تنازل وراء آخر من السلطة، وصولاً إلى الإجهاز الكامل على «حل الدولتين» كما فضّلت التسوية في الخطة الأميركية ـ الإسرائيلية المعروفة بـ«صفقة القرن»، رأى الوزير الفلسطيني أنه «في حال أصبح قيام دولة فلسطينية غير قابل للتحقق»، فإن الرد سيكون بـ«تقليص السلطة الوظائف المدنية مثل إدارة المدارس والمستشفيات ومراكز الشرطة، ما يشكل خطورة على إسرائيل»، مع أن الواقع يُظهر أنّ سلوك السلطة منذ «أوسلو» لم يخرج عن كونها أداة وظيفية في خدمة الاحتلال.

في الأسبوع الماضي، أعلن مستشارو «أبو مازن» أن السلطة لن تتلقّى أموال الضرائب التي تجبيها إسرائيل، وردّاً على ذلك، قال الشيخ للصحيفة الأميركية: «من الواضح أنها أموالنا، لكننا سنحصل عليها بناءً على الاتفاقات بيننا»، رغم أن ذلك «سيتسبب في أزمة اقتصادية للسلطة، ما يجبرها على خفض الرواتب وتسريح الموظفين ودمج الإدارات أو حتى تعطيل الحكومة». كيف تستفيد هذه الخطوة في الضغط على إسرائيل؟ يجيب: «السلطة ستقطع 105 ملايين دولار من الأموال التي ترسلها إلى غزة كل شهر لرواتب المسؤولين والعمولات والخدمات الطبية. قد تؤدي هذه التخفيضات إلى تقويض الوضع الأمني في القطاع الذي تسيطر عليه حماس». وأستطرد: «كل يوم، أنسحب (السلطة) من مسؤولياتي، وبذلك أقول للإسرائيليين: إذا استمر هذا الوضع، سيتعين عليكم تحمل كل المسؤولية ككوة احتلال. من شأن ذلك إعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل توقيع أوسلو».

بعد كل هذا، يصرّ الشيخ على تطبيق رام الله عقيدتها الأمنية، إذ يقول: «قوات الأمن ستواصل الحفاظ على القانون والنظام ومحاربة الإرهاب (يقصد حركات المقاومة)، لكنها ستعمل وحدها»، في تأكيد لما تحدثت به مصادر أمنية لـ«الأخبار». كما أشار إلى أن «السلطة لن تسمح بسفك الدماء. الهدف هو تجنّب العنف والفوضى... هذا قرار استراتيجي. نحن نريد السلام ودولتين، لكنني لا أتعاون مع إسرائيل». وعن كيفية عمل الأمن إذا وجد أن فلسطينيين يعتزمون شنّ عمليات، أكّد أنها «ستعتقلهم إذا كانوا لا يزالون في الضفة. ولكن إذا كانوا قد وصلوا إلى داخل إسرائيل بالفعل، سنحذّر الإسرائيليين»، ملمّحاً إلى أن يجري التحذير عبر وسيط: «سأجد طريقة لإيقافه». وأضاف: «أي إسرائيلي يُعتقل في الأراضي الفلسطينية لن نسلمه للسلطات الإسرائيلية... لن أنقله إلى إسرائيل. من يوجد هنا ويحمل الجنسية الإسرائيلية ويرغب في بيع المخدّرات أو المتاجرة بالسلاح... لا أستطيع إيقافه؟ لن نسلم أحداً لإسرائيل».

أعلن أهم مستشاري عباس أن السلطة ستعتقل من يعتزم تنفيذ عمليات (أ ف ب)

واشنطن تستعجل الضمّ: بقرار حكومي ولا داعيَ للكنيست

يحيى دبوق

هل يفي رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، بما وعد به، ويضم ثلث الضفة المحتلة في الأول من الشهر المقبل؟ الإشارات الواردة من تل أبيب تشير إلى الشيء ونقيضه، مع حديث واسع عن إمكان التأجيل، ومحادثات تقودها الإدارة الأميركية لتحقيق الضم من دون أي تداعيات تؤثر سلباً في الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة، في تشرين الثاني/نوفمبر المقبل. وبناءً على توجهات واشنطن لتحقيق غالبية إسرائيلية واسعة لعملية الضم، شارك السفير لدى تل أبيب، ديفيد فريدمان، في اجتماع ضم نتنياهو ووزير الأمن بيني غانتس، إضافة إلى وزير الخارجية غابي أشكنازي (ورئيس الكنيست ياريف ليفين، لمناقشة خطة الضم (وفق صحيفة «جيروزاليم بوست»). مصدر أميركي كشف خلاصة موقف واشنطن من الخطة لجهة توقيتها ومستوى الإجماع الإسرائيلي إزاءها وكذلك طريقة إقرارها قانونياً وأسلوب تنفيذها، ما يوحي أن الولايات المتحدة هي التي تقرر أولاً، يتبعها الإسرائيليون، في كل ما يتعلق بالضم، بما يشمل من تجب عليه الموافقة ومن يسمح له بالامتناع أو الرفض.

وفق المصدر الأميركي، موافقة غانتس ضرورية، وعليه أن يكون جزءاً لا يتجزأ من الموافقين على الخطة إن أرادت المؤسسة السياسية أن توافق الإدارة الأميركية عليها. وكما يشير المصدر، تسعى الولايات المتحدة إلى الابتعاد عن مسار الموافقة القانونية عبر الكنيست والاكتفاء بموافقة الحكومة، إذ «يمكن من ناحية القانون فرض السيادة على أراضي الانتداب البريطاني بقرار يصدر عن مجلس الوزراء، وهو مسار مفضّل»، ومن شأنه تعطيل إقرار الضم طبقاً لقانون يصدر عن الكنيست بغالبية عادية لكن «مصحوباً بفوضى وخطابات معارضة لا تعبر عن إجماع». على هذه الخلفية، تسعى الإدارة الأميركية إلى إقرار الضم سريعاً «بلا ضجة سياسية في إسرائيل»، ما من شأنه إفادة الرئيس دونالد ترامب في سباقه للفوز بولاية رئاسية ثانية، ومن دون تداعيات سلبية عليه. وهذا يدفع واشنطن إلى الضغط باتجاهين: إقرار الخطة في الحكومة الإسرائيلية عبر موافقة غانتس وحزبه، «أزرق أبيض» إضافة إلى إقرارها في موعدها المقرّر أو ما يقرب منه، الأول من الشهر المقبل، وثانياً الابتعاد قدر الإمكان عن موعد الانتخابات الأميركية لاحتمال أن تتسبب الخطة في ردود سلبية في الساحة الإقليمية.

ما ورد في تلك الصحيفة يفسر تسريبات أخرى وردت أمس في الإعلام العبري (صحيفة «يسرائيل هيوم») عن توجه لدى غانتس لزيارة الأردن على خلفية خطة الضم، إذ إنه معنيّ وفقاً لموقفه المعلن بضرورة تنسيق الخطوة إقليمياً، وتحديداً مع الجانب الأردني، ما يعني ضرورة معاينة موقف عمان بعيداً عن موقفها العلني «الذي يشمل أغراضاً دعائية»، وقد لا يعبر عن موقف المملكة الفعلي. ومن المعروف أن موقفَي غانتس وأشكنازي غير واضحين رسمياً من الخطة، وإن كانا لا يعارضانها بذاتها، لكنهما يعلقان موافقتهما على موقف واشنطن، وكذلك ألا يؤدي إلى تداعيات إقليمية سلبية من شركاء إسرائيل في الإقليم. وفي تقرير «يسرائيل هيوم» تأكيد أن موعد زيارة غانتس سيكون خلال الأسابيع المقبلة، من دون الإشارة إلى موعد محدد، ما يفسح المجال أمام الأسئلة، ومنها هل الزيارة قبل أو بعد الضم، وهل هي زيارة استكشاف موقف، أو تبريرية لواقع الضم بعد اتخاذه؟

في غضون ذلك، ذكرت صحيفة «معاريف» أن المؤسسة الأمنية تستعد لتصعيد أمني واسع النطاق في الضفة نتيجة أي توتر سياسي يعقب إقرار خطة الضم الشهر المقبل. ووفقاً لمصادر عسكرية نقلت عنها الصحيفة أمس، لا تملك المؤسسة الأمنية معلومات استخبارية ملموسة عن تصعيد مقبل، لكنها تقدر «احتمالات معقولة جداً لتصعيد ميداني... في ما يتعلق بالجيش الإسرائيلي، يحتلّ التأهب في الميدان لاحتمال التصعيد رأس سلم الأولويات لدى الأركان العامة، لكن ذلك لا ينعكس قرارات تتعلق بزيادة التعزيزات واستدعاء قوات احتياط لإخضاعها لتدريبات مسبقة». وربطاً بتشوّش الموقف السياسي في تل أبيب، والتدخل الأميركي الضاغط لفرض شروط محددة نفيضة لما كان يُخطط له بتمرير الضم عبر قانون في الكنيست بغالبية بسيطة، ذكرت «معاريف» أن الجيش الذي يؤكد الاستعداد لمواجهة احتمالات تصعيد في الضفة «لا يعلم إلى الآن أي شيء عن القرارات المتوقّع أن تقرها المؤسسة السياسية في كل ما يتعلق بالضم ومداه وحدوده»، علماً أن ثلاثة أسابيع فقط تفصل الميدان وتداعياته عن الموعد المعيّن من نتنياهو.